في تصريح صحافي على هامش زيارته للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

المهدي : اللقاءات الثنائية تعزز سبل التعاون بين الكويت والسودان

اكد وزير تنمية الموارد البشرية بجمهورية السودان الدكتور الصادق المهدي امس اهمية اللقاءات الثنائية في تعزيز سبل التعاون بين الجانبين الكويتي والسوداني.

وقال الوزير السوداني في تصريح صحافي على هامش زيارته للجهاز المركزي لتكونولوجيا المعلومات في الكويت انه حريص على التواصل والتنسيق في مجال تكنولوجيا المعلومات من اجل التعرف على الفرص المتاحة للتعاون بين البلدين الشقيقين.

واعرب المهدي الذي يزور البلاد حاليا عن شكره وتقديره لدولة الكويت على حفاوة الاستقبال له والوفد المرافق املا ان يحقق الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات المزيد من التقدم والنجاح.

من جهته رحب مدير عام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالإنابة المهندس قصي الشطي بالوزير السوداني لافتا الى ان هذه الزيارة جاءت بتوجيهات من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ورئيس مجلس الإدارة للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح.

واشار الى ان فريق الجهاز المركزي قدم للوزير السوداني والوفد المرافق له عرضا وشرحا موجز عن إنشاء الجهاز المركزي وأهدافه وعن الانجازات التي تحققت في دولة الكويت في مجال تكنولوجيا للمعلومات.

واضاف انه تم ايضا تقديم عرض مرئي عن مشروع البوابة الإلكترونية الرسمية للدولة التي تمثل مدخلا واحدا للمواطنين والمقيمين والجهات الحكومية وقطاع الأعمال والزائرين للحصول على المعلومات والخدمات الحكومية على مدار الساعة.

وافاد الشطي ان البوابة الالكترونية متاحة للاستخدام باللغتين العربية والانجليزية مع امكانية استخدامها عن طريق قنوات نفاذ مختلفة سواء عن طريق الويب أو طريق وسائل تكنولوجيا الاتصالات المختلفة.

واطلع الوفد الزائر خلال جولته الميدانية على مشروع الكويت للمعلومات (كيه آي أن) الذي يعد من أهم المشروعات التي تربط أكثر من خمسين جهة حكومية بهدف توفير الجهد والوقت للمستفيدين من خدماتها

الصادق المهدي خلال زيارته للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

اللجنة الفنية لأجهزة التقاعد المدني والتأمينات بمجلس التعاون تجتمع بالكويت

عقدت اللجنة الفنية الدائمة لأجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها ال38 في الكويت حيث تناقش مشاكل تطبيق نظام مد الحماية التأمينية للعاملين من مواطني المجلس في القطاع الحكومي والأهلي والنفطي.

وقالت مديرة ادارة تأمين الخليجيين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية استقلال العبدالجليل لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان الاجتماع تناول تفعيل دور أجهزة مقر العمل باتخاذ الإجراءات الملزمة لأصحاب العمل بسداد الاشتراكات الغير مسددة.

كما تناول متابعة تسجيل المخاطبين بأحكام نظام مد الحماية الذين لم يتم تسجيلهم من قبل اصحاب الاعمال حتى تاريخه من مواطني دول مجلس التعاون.

وبينت ان عداد الخليجيين المسجلين بنظام مد الحماية التامينية والذين هم على رأس عملهم في القطاع الحكومي (مدنيين) والقطاعين الأهلي والنفطي الخاضعين لهذا النظام حتى نهاية شهر يونيو الماضي بلغ 16774 من مواطني مجلس التعاون.

واوضحت العبدالجليل ان الاجتماع تطرق ايضا إلى مناقشة الحملة الإعلامية المرئية الموحدة لدول مجلس التعاون لشرح نظام مد الحماية التأمينية ومناقشة أحدث التطورات ذات الصلة بتطبيق النظام الموحد لمد الحماية التأمينية.

خورشيد : أعداد كبيرة من الطيور الجوارح تعبر أجواء البلاد

اعلن فريق رصد وحماية الطيور التابع للجمعية الكويتية لحماية البيئة امس رصده اعدادا كبيرة من الطيور الجوارح التي تعبر أجواء البلاد في هذه الأيام ضمن رحلتها الخريفية المعتادة والبالغ عددها نحو 2000 طائر.

وقال عضو الفريق محمد خورشيد في تصريح صحافي ان الفريق استطاع خلال طلعاته اليومية وانتشاره في الأماكن المعروفه بعبور الطيور المهاجره ان يرصد أعدادا كبيرة من الطيور الجوارح مبينا ان ذروة عبور الطيور في ال23 حتى ال25 من سبتمبر الجاري بسبب الرياح الشمالية، وذكر خورشيد ان الفريق رصد 1500 طائر من طيور (حوام السهول) و180 من طيور (عقاب البادية) ونحو 43 من (حوام العسل).

شمات

الغانم : سنستثني

التكسب الانتخابي او السياسي».

وقال انه اطلع على طلب عقد دور الانعقاد الطارئ في شان مناقشة اسعار الوقود، مشيرا إلى انه بغض النظر عن الاجراءات الاحترازية الطويلة التي تحتاجها الدورة الطارئة فإن هناك أمورا تحتاج إلى بحث لاحق.

واوضح أن الإجراءات الطويلة تتطلب اكتمال أركان الطلب ومن ثم مراسلة رئيس مجلس الامة ليقوم بمخاطبة رئيس الحكومة بهذا الطلب ليعقد مجلس الوزراء جلسة لمناقشة الطلب ويقر الموافقة على مشروع اصدار مرسوم الدعوة لهذه الدورة الطارئة على ان يرفع المشروع إلى سمو أمير البلاد للمصادقة عليه وإصدار مرسوم يبلغ به رئيس مجلس الامة الذي يوجه بدوره الدعوة لعقد هذا الانعقاد الطارئ.

وأفاد الغانم انه اجتمع مع العديد من النواب وانتهوا إلى إجراء «اكثر واقعية» يتمثل في دعوة الحكومة والأعضاء إلى الإجتماع في مكتب المجلس الأسبوع المقبل ليتسنى مناقشة المحاور التي يتضمنها طلب الجلسة الطارئة.

واضاف ان «الرد على من يسال عن سبب تحويل الدورة الطارئة إلى اجتماع في مكتب المجلس هو أننا نريد العتب لا التاطير ونريد ان نحمي المواطن من خلال التحدث بمحاور الطلب وتحقق النتيجة بحماية المواطن وليس التكسب الانتخابي أو السياسي وقطع الطريق أمام من يسعى إلى الهجوم على المجلس».

وذكر انه وجد قبولا من مجموعة كبيرة من مقدمي طلب الدورة الطارئة على اقتراح اجتماع مكتب المجلس لتقليل الفترة الزمنية المطلوبة لمناقشة هذا الموضوع، مبينا انه ينتظر موقف الحكومة من هذه الدعوة للاجتماع المتوقع الاسبوع المقبل.

وقال رئيس مجلس الامة الكويتي مرزوق الغانم ان التاريخ المحدد في طلب دور الانعقاد الطارئ كان 22 الحالي مبينا انه ذات اليوم الذي قدم فيه الطلب.

واضاف قائلا «لا يعقل ان تتم كل هذه الاجراءات في يوم واحد كما احتوى الطلب عبارة تتيح التوافق مع الحكومة على الموعد الجديد في اقرب وقت ممكن وهو ما نقوم به حاليا».

وردا على تصريحات سابقة تتحدث عن تناقض بين تصريحات رئيس مجلس الامة وتصريحات رئيس واعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بين ان «الموضوع واضح ولا مجال للشك بوجود التناقض فموضوع البنزين لا يحتاج قانونا من مجلس الامة مثل موضوع زيادة رسوم الكهرباء التي تتطلب قانونا وهذا ما حصل بالفعل وحينها وقف المجلس مع المواطن وتم استثناء السكن الخاص من الزيادة».

وتابع ان «زيادة سعر البنزين وردت في وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي التي تتضمن بنودا عدة وليس فقط البنزين وعرضت على مجلس الامة للاطلاع ولم تتطلب موافقته أو رفضه عليها».

وأوضح ان «المالية» البرلمانية ربطت حينها زيادة البنزين بتقديم دعم للمواطن حتى لا يتاثر المواطن بهذه الزيادة.

وردا على من يقول ان نواب المجلس لم يتفاجؤوا بقرار زيادة سعر الوقود قال الغانم ان «كل الكويت كانت تعلم عن هذه الزيادة التي تضمنتها وثيقة الاصلاح المالي لكن لم يكن حينها قرار حكومي بالزيادة لنمارس صلاحياتنا الرقابية بل مجرد عرض تم نشره في الصحف».

وأكد ان مجلس الامة سيدافع عن مصلحة المواطن مشيرا في هذا الصدد إلى نجاح المجلس في عدم تاثر المواطن في زيادة الكهرباء وهو ما يسعى له ايضا في موضوع رفع اسعار البنزين.

وقال «نحن في مرحلة صعبة تتطلب حلولا ذكية فقدرنا مواجهة التحديات الاقتصادية دون المساس بالمستوى المعيشي للمواطن» معربا عن تمنياته بان «يركز النواب على هذا الهدف دون الالتفات يمينا أو يسارا إلى من يرغب في استغلال هذا الموضوع للتكسب الانتخابي».

يذكر ان النائب احمد الفضيلي تقدم يوم الخميس الماضي بطلب موقع من 35 نائبا الى رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم لعقد دور انعقاد طارئ لمناقشة تداعيات قرار الحكومة بزيادة اسعار الوقود.

وكان مجلس الوزراء وافق في الاول من الشهر الماضي على قرار بشان زيادة اسعار الوقود وهو القرار الذي بدأ العمل به اعتبارا من الاول من سبتمبر الحالي.

الكويت تشارك

السعودية لدى البلاد بالعيد الوطني ان العلاقات بين الكويت وسعودية متميزة على جميع الاصعدة وهي تحظى برعاية سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ال سعود ويدعمها الشعبين الشقيقين.

واضاف «ان الكويت احتفلت هذه الستة بالذكرى 26 لتحريرها وكبيرنا وصغيرنا في قلبه وذهنه وعينه المملكة العربية السعودية ودورها منذ اليوم الاول حتى التحرير ومافعلته دلالة على عمق العلاقة بين البلدين الشقيقين».

واعرب عن خالص التهنئة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ال سعود وولي العهد الامير محمد بن نايف وولي ولي العهد الامير محمد بن سلمان والشعب السعودي الشقيق باليوم الوطني للمملكة متمنيا للسعودية المزيد من الرفاه والامن والامان تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين.

ومن جانبة هنأ سمو الشيخ ناصر المحمد المملكة العربية السعودية باليوم الوطني سائلا المولى عز وجل ان يحفظ للمملكة تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الامير محمد بن نايف وولي ولي العهد الامير محمد بن سلمان.

ومن جهته قال السفير السعودي لدى البلاد الدكتور عبد العزيز الفايز في كلمة اثناء الحفل ان احتفال المملكة العربية السعودية بالذكرى الـ86 لليوم الوطني السعودي مناسبة غالية لكل السعوديين واشقائهم من العرب والمسلمين.

واعرب عن سعاته بالحشد الكبير من المهنئين مضيفا «لعل افضل دولة تتجلى فيها مظاهر المودة والمحبة للملكة السعودية وشعبها في المنطقة هي دولة الكويت الشقيقة ولا اقول هذا الكلام اعتباطا لكنه من معاينة شخصية خلال العشر سنوات ونيف التي قضيتها في الكويت».

وقال ان حضور الحفل على اعلى المستويات ويتمثل بسمو الشيخ ناصر المحمد الصباح ورئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وكبار المسؤولين في الحكومة الكويتية ووجهاء المجتمع والسفراء والمواطنين الكويتيين من شتى فئات المجتمع يؤكد على عمق المحبة والمودة التي تربط بين البلدين.

وحول رؤية الملكة 2030 قال الفايز ان هذه الرؤية تهدف إلى الارتقاء بالاقتصاد السعودي وتنويع مصادر الدخل ومشاركة المواطن في إدارة العملية الاقتصادية بالإضافة الى رفع معدلات النمو والانتاج في المملكة مؤكدا انها خطة طموحة تلتها استراتيجية التحول الوطني التي ستؤدي إلى تغيير جذري في البنية الاقتصادية وهيكلية الاقتصاد.

وعن نجاح موسم الحج قال الفايز ان نجاح موسم الحج أبلغ رد عن كل ما اثير ضد المملكة مشيرا الى ان إدارة المملكة لموسم الحج ليست وليدة اليوم" فهذه مسؤولية ربانية القاها الباري عز وجل على أكتاف قادة المملكة وخص بها المملكة السعودية والحمد لله تم وضع خطة متكاملة تحت إشراف من أعلى المستويات».

واكد ان تجربة الحج تجربة متجددة دائما يستفاد منها خاصة في الأوجه التي يلاحظ انها تحتاج إلى دعم أو تعديل في المواسم التالية معتبرا ان نجاح موسم الحج هذا العام جاء كرد على كل من حاول يشكك بقدرة السعودية على انجاح موسم الحج.

«المالية» : إعادة

في منظومة الحوافز والأجور لمعالجة تنامي الخلل في المالية العامة نتيجة احتلال بند المصروفات الجارية التي تشمل الأجور والمرتبات والامتيازات والتحويلات والإعانات المختلفة الجزء الأكبر من الإنفاق العام.

واكد وكيل وزارة المالية خليفة حمادة امس ممثلا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح في كلمته خلال افتتاح مؤتمر «يوروموني الكويت 2016» ان تلك الاختلالات تتمثل في اتساع دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ومحدودية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص إضافة إلى اختلالات في سوق العمل ناتجة عن استقطاب الحكومة للجزء الأكبر من العمالة الوطنية.

وذكر أن هذه الاختلالات ارتبطت بها ظاهرة تنامي الخلل في المالية العامة وبشكل خاص اعتماد الموازنة العامة للدولة بشكل أساسي على الإيرادات النفطية واحتلال بند المصروفات الجارية التي تشمل الأجور والمرتبات والامتيازات والتحويلات والإعانات المختلفة الجزء الأكبر من الإنفاق العام.

وبين في هذا السياق ان هذا الأمر هو الذي ينبغي التصدي له نظرا لما يؤدي إليه استمرار ذلك من أعباء ثقيلة ومتنامية على الوضع المالي للدولة، مؤكدا ضرورة توجيه الإنفاق العام نحو التركيز على الدور التنموي للمصروفات الرأسمالية في مجال بناء وتنمية الطاقات الإنتاجية وتوفير مقومات النمو الذاتي والمستدام للاقتصاد الوطني.

وقال إن تعزيز جهود التنمية والتطوير والإصلاح كما خلصت إليه التقارير والدراسات المختلفة يستوجب في هذه المرحلة العمل على تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي نحو التنظيم والإشراف وبما يعزز مشاركة القطاع الخاص لاستعادة دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وأفاد بان ذلك يتحقق من خلال إعادة النظر في منظومة الحوافز والأجور وتحسين الخدمات الأساسية كالتعليم والتدريب والصحة والرعاية السكنية والبنية التحتية في الدولة.

وذكر أن الإصلاح المالي هو المدخل الاساسي للاصلاح الاقتصادي المنشود والذي يشمل تطوير المالية العامة بما يعزز دورها كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية.

واكد في هذا الاطار ضرورة تكثيف الجهود للحد من النمو المتواصل للمصروفات الجارية للموازنة العامة والعمل على زيادة وتنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة لتقليص اعتماد تلك الموازنة على الإيرادات النفطية التي تحددها ظروف ومعطيات «لاتملك السيطرة عليها ولا ينبغي الاعتماد عليها لسداد الالتزامات المتنامية للمصروفات الجارية».

وأوضح حمادة انه في إطار الاصلاحات المالية والاقتصادية التي اتخذت لمواجهة آثار وتداعيات تراجع أسعار النفط العالمية على أوضاع الموازين الداخلية والخارجية اعتمد مجلس الوزراء في 14 مارس 2016 وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي التي أعدتها لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء.

وبين أن الوثيقة تهدف الى تحقيق استدامة أوضاع المالية العامة من خلال اصلاح عدد من الاختلالات الراهنة وتضمنت ستة محاور للاصلاح المالي والاقتصادي اشتملت على 41 برنامجا منها برامج قصيرة الأجل وأخرى متوسطة.

وذكر أن المحور الأول هو زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام مشيرا إلى أن محور الاصلاح المالي يتضمن شقين الأول هو الايرادات ويشمل استحداث ضريبة على أرباح الأعمال والشركات بمعدل 10 في المئة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة بمعدل 5 في المئة من انشطة انتاج السلع والخدمات وإعادة تسعير السلع والخدمات العامة.

وأضاف ان الشق الثاني يعني بترشيد مصروفات كل الوزارات والجهات الحكومية ووقف إنشاء أجهزة حكومية أو هيئات عامة جديدة ودمج أو إلغاء بعض الهيئات والوزارات والإدارات العامة وترشيد الدعم مع ضمان استمراره ووصوله إلى الشرائح المستحقة له.

وأفاد بأن أن المحور الثاني هو إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد ويشمل تنظيم ومراقبة النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص للدخول في مختلف القطاعات وتعزيز نظم الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيز قوى السوق وضمان التنافسية واستفادة المواطنين من السلع والخدمات المنتجة ومكافحة الاحتكار.

واشار إلى أن المحور الثالث يستهدف تفعيل وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ويتضمن دعم برامج التخصيص والتوسع في مساراتها في الأجل المتوسط من خلال تخصيص المشروعات العامة وزيادة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتمويل الميسر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وبين أن المحور الرابع يسعى لتفعيل مشاركة المواطنين في تملك المشروعات وتخصيص 40 في المئة من أسهم المشروعات ضمن برنامج نقل ملكية المشاريع العامة للمواطنين وتخصيص 50 في المئة من رأسمال المشاريع التي سيتم طرحها خلال السنوات 2016-2019 وفق نظام الشراكة بين القطاعين.

ولفت حمادة إلى أن المحور الخامس يهتم بإصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية حيث يستمر نطاق عمل هذا المحور على مدار سنتين تتضمن الأولى إصلاح الأجور ورفع كفاءة القوى العاملة في القطاع العام وتخطيط العمالة في القطاع الخاص في حين تتضمن الثانية تنفيذ نظام تقييم الأداء وتأهيل العمالة الوطنية.

وأضاف أن المحور السادس المعني بالإصلاح الإداري والمؤسسي يتضمن الإجراءات المساندة لرفع كفاءة إدارة المالية العامة للدولة وتهيئة بيئة أعمال جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي وتطوير إدارة الضريبة وإقرار وتعديل وتطوير التشريعات.

وأكد ضرورة أن لا ينظر للدعم على أنه حق مستدام بل هو إجراء «وقتي» تستلزمه مبررات الاستقرار الاجتماعي «حماية ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة» وحماية المنتجين لأجال قصيرة مبينا ان أي تصور بان الدعم هو سياسة مالية يمكن ان تبدأ ولا تنتهي قد يضر بتخصيص الموارد اقتصاديا واجتماعيا.

وأشار إلى أن القاعدة الأساسية في تمويل الدعم باعتباره إنفاق جار لابد ان يمول من إيراد جار كالضرائب إلا أن غياب الضرائب المباشرة سيدفع بتخصيص جزء من الإيرادات النفطية لتمويل الدعم سواء لمستحقيه أو غير مستحقيه من ذوي الدخول المرتفعة الذين ترتفع مستويات استهلاكهم من السلع والخدمات المدعومة نظرا لارتفاع دخلهم.

وأوضح أن الإصلاح المالي والاقتصادي الشامل «مستحق» حتى لو ارتفعت أسعار النفط وأن المزيد من التأجيل ينطوي على تكاليف مضاعفة على البلاد وأجيالها القادمة.

«البنك المركزي»

كأداة لمعالجة قضايا الاقتصاد الكلي مبينا ان النظام المصرفي وبغض النظر عن مدى استقراره ليس الا مكون من مكونات المشهد الاقتصادي العام وبالتالي استقراره لا يغني عن إجراء إصلاحات وهيكلية شاملة.

وذكر أن المصدات المالية التي تمتلكها الكويت وانخفاض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي يمنحان فرصة للقيام بالإصلاحات الاقتصادية بشكل متدرج مع المحافظة على النشاط الاقتصادي المطلوب.

وأكد الهاشل في هذا السياق أن الانتعاش المتواضع الذي شهدته أسعار النفط منذ مطلع العام الجاري لا ينبغي ان يشكل مبررا للشعور بالرضى أو التراخي في إجراء إصلاحات مالية وهيكلية شاملة من شأنها ان تمكن في نهاية المطاف دولة الكويت من عدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

الجارالله : مستعدون

التاشيرة سيسبب مشاكل للطلبة مع جامعاتهم ان هذا الامر لن يسبب اي مشاكل للطلبة في دراستهم مستشهدا بتصريح السفير البريطاني لدى البلاد اليوم ان المشكلة «انتهت».

وذكر ان هذا التاخير اتى بسبب بعض الاجراءات الفنية للاجهزة القنصلية في السفارة البريطانية لدى البلاد حيث تجاوزت السفارة هذه المشكلة وتم احتواءها.

العيسى : سد

الكبير أن هناك عجزا في عدد معلمات مادتي الرياضيات والفيزياء وهذا العجز يحصل ليس في الكويت فحسب إنما على مستوى الوطن العربي.

وأضاف انه تم اعتماد أكثر من 400 درجة وظيفية من اصل 700 لافتا إلى أن المشكلة تكمن في التخصصات النادرة وليس في ديوان الخدمة المدنية.

وعن الجولة التفقدية ذكر العيسى انها تاتي في إطار الوقوف على استعدادات مدارس الكويت للعام الدراسي الحالي مشيدا باستعدادات ثانوية «فارعة بنت ابي الصلت» من حيث جاهزية فصولها وتوافر الكتب وصيانة وحدات التكييف والكهرباء والصيانة الصحية.

«التجارة» تنفي

وقالت الوزارة في بيان صحافي امس الأول رداً على ما تم نشره في احدى الصحف المحلية اخيراً حول الموافقة «على طلبات اربع شركات كبرى لزيادة أسعار 75 سلعة» هي معلومات غير صحيحة على الاطلاق.

وأكدت ان لجنة الأسعار لم تعقد اي اجتماع بهذا الشأن نظرا لتواجد وكيل الوزارة المساعد للرقابة عيد الرشيدي «رئيس اللجنة» خارج البلاد موضحة ان ما نشرته احدى الصحف بهذا الشأن غير صحيح.

ونشرت احدى الصحف المحلية موافقة الوزارة على بيع 75 سلعة «من مساحيق غسيل ومعجون اسنان وقطع وشراب شكولاتة وطحين كيك وحل ابيض وتفاح ومياة معدنية وغيرها من المنتجات» بأسعار جديدة في الأسواق مشيرة الى ان نسبة الزيادة لهذه السلع «تتراوح ما بين 10 و15 في المئة».

«الجنايات» ترجئ

اول درجة بصفة سرية لمحاكمة المتهمين في القضية بتهمة «التدرب على السلاح» خارج حدود البلاد اذ ستنظر باقي التهم المنسوبة لاعضاء الخلية الارهابية امام محكمة التمييز في وقت لاحق.

وأعادت محكمة الاستئناف في 21 يونيو الماضي القضية الى محكمة اول درجة في تهمة وحيدة بشأن (التدرب على السلاح) معللة هذا الاجراء بان القانون الكويتي يعاقب على الجرائم التي تقع خارج البلاد بخلاف ما قضت به محكمة أول درجة بالغاء التهمة وعدم اختصاص القضاء بنظر جريمة وقعت خارج الكويت.

كما قضت بتاييد حكم الإعدام بحق المتهم الأول في القضية ذاتها والحبس المؤبد للمتهم السادس وإلغاء عقوبة الحبس 15 سنة بحق 8 متهمين والقضاء مجددا لهم بالبراءة والغاء عقوبة الحبس 5 سنوات و15 سنة لخمس متهمين والاكتفاء بتغريمهم 5001 دينار.

وقررت المحكمة ايضا تخفيف عقوبة الحبس عن متهم من 15 سنة إلى 5 سنوات ومتهم آخر من 10 سنوات إلى 5 سنوات وتخفيف العقوبة عن المتهم الرابع من 15 سنة إلى سنتين.

وكانت الدائرة الجزائية السابعة في محكمة الاستئناف استمعت في الأول من يونيو الماضي إلى آخر جلسات المرافعة التي قدمها فريق الدفاع عن المتهمين في تلك القضية.

وسبق ذلك استكمال هيئة المحكمة في جلستها السرية المنعقدة في 21 ابريل الماضي استجواب باقي المتهمين في القضية كما استجوبت في جلسة 20 ابريل عددا من المتهمين في جلسة سرية وكلفت النيابة العامة تحريز ما تم فضه من الأحراز في الجلسة وإعادتها الى مصدرها.

وكلفت المحكمة في جلسة 13 ابريل الماضي النيابة العامة مجددا مخاطبة عدد من الجهات الحكومية لإرسال تقاريرها التي تخص بعض المتهمين في القضية واستمعت هيئة المحكمة إلى مرافعة الدفاع عن المتهمين.

وكانت هيئة المحكمة عقدت للنظر في القضية عقب استئناف النيابة العامة على الحكم الصادر بحق المتهمين اذ استمعت في 30 مارس الماضي إلى ضابطين من الإدارة العامة للمباحث الجنائية ومن ادارة أمن الدولة. (النهاية)

روسيا تتبنى

قادرة على القيام بأي شيء في سوريا، جراء عدم الرغبة، وعدم القدرة».

ويرى أستاذ العلوم السياسية والباحث الروسي المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، الكسي مالاشينكو، ان «تحقيق انتصار في حلب يضع السلطات السورية في موقع قوة قبل المفاوضات المقبلة، التي يأمل الموفد الدولي الخاص إلى سوريا ستافان دي ميستورا باستئنافها».

وبحسب مالاشنكو، «من دون حلب»، لا يمكن للأسد أن يكون رئيسا قويا، مضيفا «حتى يتمكن من الحكم فعليا يحتاج إلى حلب، وحينها بإمكانه القول إن المدن الرئيسية في البلاد باتت تحت سيطرته، أي دمشق، وحلب، وحماة، وحمص، التي استعادت قواته السيطرة عليها في العام 2014».

إلى ذلك وفيما طالبت منظمة الصحة العالمية امس بضرورة انشاء ممرات انسانية عاجلة لإجلاء المرضى والجرحى من شرقي مدينة حلب شمالي سوريا كي يتمكن الضحايا والمصابون من العثور على فرصة علاج من الاصابات التي يعانون منها جراء القصف العنيف الذي تعرضت له المدينة، قال مسؤول كبير بالمعارضة السورية المسلحة إن القوات الحكومية السورية هاجمت مناطق تسيطر عليها المعارضة في حلب على أربع جبهات أمس في أكبر هجوم بري تنفذه منذ بدء الجيش حملة لاستعادة المدينة بالكامل الأسبوع الماضي.

على صعيد متصل، قال قائد فصيل عراقي مسلح يقاتل دعما للحكومة إن «قوة عسكرية كبيرة تتقدمها وحدة خاصة تعرف باسم قوات النمر بدأت التحرك في مدرعات ودبابات من أجل هجوم على مناطق شرق حلب التي تسيطر عليها المعارضة».

من جانبه دان سكرتير عام منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) ينس شتولتنبرغ أمس استمرار الهجمات على مدينة حلب شمال سوريا والمناطق المحيطة بها مناشدا روسيا بذل جميع الجهود لاستعادة وقف الأعمال العدائية.

وقال شتولتنبرغ في مؤتمر صحافي بعد حضوره اجتماعا غير رسمي لوزراء دفاع الاتحاد الأوروبي في العاصمة السلوفاكية براتيسلافا «لقد صدمتنا جميعا الهجمات المروعة التي تشهدها مدينة حلب لاسيما اعمال العنف والهجمات التي استهدفت قوافل المساعدات الانسانية ما يمثل عملا غير أخلاقي وغير مقبول على الإطلاق».

واضاف ان «تلك الهجمات تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ما يؤكد أهمية إيجاد حل دبلوماسي وسلمي في سوريا» كما اعرب عن انضمامه للنداءات الدولية لروسيا ببذل جهود ذات مصداقية لاستعادة وقف الأعمال العدائية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى حلب وتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المحادثات بقيادة الامم المتحدة».